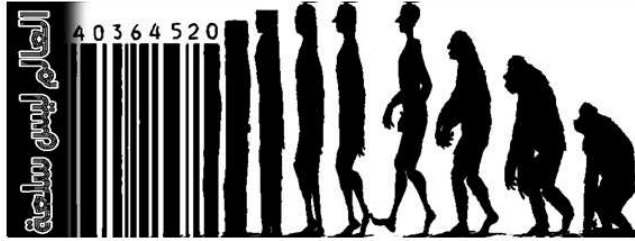


# أطاك المغرب

## صمود

نشرة داخلية تصدرها لجنة الإعلام



### أزمة الديون اليونانية

- ✓ بيان أطاك المغرب حول أزمة الديون اليونانية ( 21 يونيو 2015)
- ✓ بيان تنسيقية الشبكة الإفريقية لإلغاء ديون العالم الثالث
- ✓ مداخلة إريك نوسان لتقديم التقرير التمهيدي للجنة تقصي الحقيقة في الدين العمومي اليوناني أمام البرلمان اليوناني يوم 17 يونيو 2015.
- ✓ عرض مختصر لعناصر تقرير لجنة تقصي الحقيقة في الدين العمومي اليوناني
- ✓ نداء مساندة الشعب اليوناني
- ✓ اليونان: كيف تم استعمال آلية الديون لنهب شعب
- ✓ تعريف الديون غير المشروعة، وغير الشرعية، والكريهة، وغير المحتملة (لا تطاق)

الفهم من أجل المواجهة

العدد 12

أطاك المغرب ، في مواجهة العولمة الليبرالية  
عضو الشبكة الدولية للجنة من أجل إلغاء ديون العالم الثالث  
المقر المركزي: رقم 140، زنقة القاضي البربري، حي  
العكاري، الرباط. المغرب.  
البريد الإلكتروني [attamaroc@gmail.com](mailto:attamaroc@gmail.com)  
الموقع الإلكتروني [attamaroc.org](http://attamaroc.org)



### دين لا يحتمل dette insoutenable

دين لا يمكن تسديده دون إحداث ضرر بالغ بقدرة الدولة المُدينة على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان الأساسية، كالتي ترتبط بمجال التربية والتعليم، والماء، والرعاية الصحية، وتوفير السكن اللائق، أو الاستثمار في البنيات التحتية العمومية والبرامج اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. أو يمكن أن يكون دينا سوف يؤدي تسديده إلى عواقب وخيمة على سكان الدولة المُدينة (والتي تتضمن تدهور مستويات المعيشة الضرورية). قد يمكن تسديد مثل هذا الدين، ولكن ينبغي للدولة أن توقف تسديده حتى تتحمل مسؤولياتها المتعلقة بحقوق الإنسان.

30 ماي 2015

تعريب جمعية أطاك المغرب.

المصدر: <http://cadtm.org/Definition-des-dettes-illegitimes>

## كل الدعم للشعب اليوناني في سعيه للتخلص من جبروت الدائنين لا سيادة وطنية وشعبية ولا تنمية في ظل المديونية من أجل آلية مواطنية للتدقيق في الديون العمومية بالمغرب

بعد خمس سنوات من انطلاق سياسات التقشف غير المسبوقة والتمثلة في التسريحات الجماعية للعمال والموظفين، والاقطاعات من الأجور والمعاشات، وضرب الخدمات العمومية، وخصوصة المرافق العمومية، يلوح باليونان أفق جديد. ففي الخامس و العشرين من يناير 2015 صوت اليونانيون واليونانيات بكثافة لصالح حزب سيريزا، وهو تحالف يضم عددا من الحركات و الاتجاهات اليسارية المجتمعة على برنامج معاد للسياسات النيوليبرالية المملاة من طرف الترويكا (الاتحاد الأوروبي والبنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي) التي نهبت ثروات اليونان من أجل إنقاذ البنوك الخاصة الفرنسية والألمانية وأيضا البنوك اليونانية. وهكذا أصبح اليونان إحدى البلدان الأكثر مديونية في العالم، بمبلغ يصل إلى 322 مليار يورو ممثلة 177% من الناتج الداخلي الخام. وسيكون مرغما على تسديد أقساطها طوال أربعين سنة، أي حتى أفق سنة 2054 !

خضعت اليونان للشروط المجحفة والاستثنائية التي فرضها عليها الدائنون والتي حددتها مذكرات تفصيلية متتالية، وتراجعها كل ثلاث أشهر لجن مراقبة تابعة للجنة الأوروبية وصندوق النقد الدولي تحت فيه بشكل يومي على تغيير القوانين اليونانية، وتقليص الحد الأدنى القانوني للأجور بنسبة 25% للأجراء الذين تفوق أعمارهم 25 سنة، وبنسبة 32% للأجراء الذين تقل أعمارهم عن 25 سنة، وتخفيض معاشات التقاعد بأكثر من 40% حيث يعيش نصف المتقاعدين بمعاش يضعهم تحت عتبة الفقر، وإلغاء الشهرين 13 و 14 من تعويضات أجراء القطاع العام والخاص والمتقاعدين، وإغلاق المستشفيات، ورفع الضريبة على القيمة المضافة إلى 23% على مجمل المواد، إلخ.

شكل البرلمان اليوناني " لجنة تقصي الحقيقة في الدين اليوناني" لأجل القيام بتدقيق شامل للمديونية اليونانية، الذي يعني القيام بتحليل دقيق وصارم لسيرورة

## تعريف الديون غير المشروعة، وغير الشرعية، والكريهة، وغير المحتملة (لا تطاق)

لجنة تقصي الحقيقة حول الدين العمومي اليوناني

استدانة اليونان منذ الثمانينات حتى سنة 2015، مع إعطاء الأولوية للفترة الممتدة بين 2010 و2015. وقد تشكلت اللجنة من خبراء من مختلف التخصصات ومتطوعين ومتطوعات من جميع أنحاء العالم، وأسندت رئاستها العلمية للرفيق إريك توسان الناطق باسم لجنة إلغاء ديون العالم الثالث. وقد حددت مهامها بموجب القانون وتمثل في " جمع كل المعلومات المتعلقة بظهور الديون العمومية وتضخمها، وإخضاعها للتدقيق العلمي الشامل قصد ضبط القسط الذي يمكن تحديده باعتباره ديونا غير شرعية (غير قانونية) أو غير مشروعة أو كريهة أو غير محتملة (لا تطاق)، سواء أكان ذلك طيلة فترة مذكرات (الترويكا) الممتدة من شهر ماي 2010 إلى يناير 2015، أو أثناء السنوات السابقة... ومن مهامها أيضا توضيح المسؤولية في تدبير المالية العمومية اليونانية، وبلورة حجج ومطالب متعلقة بإلغاء الديون العمومية "

قدمت اللجنة تقريرا تمهيدا من تسعة فصول للبرلمان اليوناني يومي 17 و18 يونيو الجاري، في جلسة عامة وبحضور عدد من البرلمانيين التقدميين قدموا من مختلف بلدان العالم، وخلصت إلى أن الدين اليوناني في يونيو 2015 أصبح غير محتمل، لأن اليونان لا يمكن أن تسدد خدمة الدين بدون أن تلحق ضرا بالغا بقدرتها على الوفاء بالتزاماتها الأولية فيما يخص حقوق الإنسان. ومن جهة أخرى، يبرهن التقرير على وجود أقسام لاشرعية ولا مشروعة وكريهة في هذا الدين بالنسبة لكل مجموعة من الدائنين، وإلى أن اليونان كانت دائما ومازالت ضحية محاولة اغتيال مع سبق الإصرار من قبل الثلاثي الذي يمثله صندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأوروبي واللجنة الأوروبية. نفذ هذا الهجوم العنيف اللاشعري والأخلاقي بموافقة الدول الأوروبية وتواطؤها، مفضلة خدمة مصالح البنوك والمصالح الخاصة لأقلية عوض خدمة المصلحة العامة والدفاع عنها.

تتناسل تجارب تشكيل لجان التدقيق في المديونية العمومية في عدد من بلدان العالم بهدف إرساء أسس المطالبة بإلغاء الديون لمصلحة الشعوب. وتقوم الشبكة الدولية للجنة من أجل إلغاء ديون العالم الثالث بأدوار تاريخية لمواكبة هذه التجارب وتقديم مقترحات ومطالب من أجل إنجازها لتحرر الشعوب من نير الدائنين. فقد تدخلت في الإكوادور للمساهمة المباشرة في أشغال لجنة تدقيق الدين العمومي التي شكلها الرئيس رافائيل كوريا في 2007. وفي الباراغواي، للمساعدة على إرساء لجنة التدقيق التي أعلن عنها الرئيس فيرناندو لوجو في 2008. وفي عديد من البلدان الأوروبية منذ 2010، بعد تنامي مبادرات تأسيس لجن التدقيق كفرنسا، والبرتغال، وإسبانيا، وبلجيكا، واليونان، إلخ. وفي البرازيل، للمساهمة في أشغال اللجنة البرلمانية لتقصي الحقيقة حول الديون في 2011 و2013. وفي تونس، لتوسيع الحملة الدولية من أجل إلغاء الديون الكريهة التي انطلقت مع بداية 2011. وفي الأرجنتين، للمساهمة في إرساء لجنة تدقيق الديون التي نص عليها القانون المسمى "الأداء السيادي" الذي صادق عليه البرلمان في شتنبر 2014. وفي اليونان، للإشراف العلمي المباشر على لجنة تقصي الحقيقة حول الدين العمومي اليوناني منذ أبريل 2015.

إن جمعية أطاك المغرب، التي تتحمل مسؤولية السكرتارية الدولية المشتركة لشبكة اللجنة من أجل إلغاء ديون العالم الثالث، وهي تتابع باعتزاز العمل التاريخي الذي تقوم به " لجنة تقصي الحقيقة في الدين اليوناني" وخاصة العمل الجبار لرفاقنا في شبكة اللجنة من أجل إلغاء ديون العالم الثالث، تعلن ما يلي:

للتعرف على الأقسام الكريهة، وغير الشرعية، وغير المشروعة، وغير المحتملة (لا تطاق) من الدين العمومي اليوناني، وضعت لجنة تقصي الحقيقة حول الدين العمومي اليوناني، التي أرسنتها رئيسة البرلمان اليوناني، تعاريف ستستعملها على النحو المبين أدناه. وتعتمد هذه التعاريف على الفقه القانوني، وأحكام القضاء، والمعاهدات الدولية، والمبادئ العامة للقانون الدولي. تم اعتمادها بالإجماع من قبل أعضاء اللجنة خلال دورتها الثانية العامة (من 4 إلى 7 مايو 2015 في أثينا). وكما جاء في البنود المرجعية لمهمتها، ستقدم اللجنة توصيات فيما يخص إلغاء الديون اليونانية بعد أن تميزها على أساس هذه التعاريف الأربعة.

### تعريف المصطلحات

#### دين غير مشروع *dette illégitime*

دين لا يمكن أن يجبر المدين على تسديده لكون القرض، والسندات المالية، والضمانات أو الشروط والأحكام التي تتعلق بهذا القرض، هي جميعها مخالفة للقانون (الوطني والدولي على حد سواء)، أو للمصلحة العامة. أو لكون هذه الشروط والأحكام غير عادلة، وقاسية، وتعسفية، أو غير مقبولة بأي شكل من الأشكال. أو لكون الشروط التي تتعلق بالقرض، وبضمانته، تتضمن تدابير سياسية تنتهك القوانين الوطنية أو المعايير الدولية الخاصة بحقوق الإنسان. وأخيرا، لكون القرض أو ضمانته لم يستعمل لصالح الساكنة، أو لكونه دين ناتج عن تحويل دين خاص (أو تجاري) إلى دين عمومي بضغط من الدائنين.

#### دين غير شرعي (غير قانوني) *dette illégale*

دين لم تحترم من أجله المساطر القانونية الجاري بها العمل (بما في ذلك تلك المتعلقة بالسلطة الحكومية للمصادقة على القروض، أو الموافقة على القروض أو ضمانتها، من قبل الهيئة أو الهيئات التي تمثل حكومة الدولة المديونة). أو دين ينطوي على خطأ جسيم من جانب الدائن (مثلا اللجوء إلى استخدام الرشوة، أو التهديد، أو النفوذ). ويمكن أيضا أن يتعلق الأمر بدين منح في انتهاك للقانون الوطني أو الدولي، أو دين يحتوي على شروط مخالفة للقانون الدولي أو المصلحة العامة.

#### دين كرية *dette odieuse*

دين منح في انتهاك للمبادئ الديمقراطية (والتي تتضمن الموافقة والمشاركة والشفافية والمسؤولية)، واستخدم ضد المصالح العليا لشعب الدولة المديونة، أو دين باهض ينتج عنه إنكار الحقوق المدنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية للسكان. ويعلم الدائن أو كان قادرا على معرفة ما ورد أعلاه.

- تضامنها الكامل مع الشعب اليوناني في سعيه للتخلص من جيروت الدائنين.
- دعمها لعمل " لجنة تقصي الحقيفة في الدين اليوناني"، ومطالبتها كل الحركات والمنظمات المناضلة عبر العالم تقديم كامل الدعم لها.
- مساندتها لجميع أشكال توسيع التعينة والتضامن مع الشعب اليوناني حتى تسير حكومته نحو إعلان أحادي الجانب عن وقف تسديد الديون وإلغاء أقسامها الكريهة واللاشرعية واللامشروعة وغير المحتملة، لكون ذلك سيكون مخرجا للشعب اليوناني من أزمته، ويشكل المثال الذي سيحتذي به كل الشعوب الخاضعة لنظام المديونية.
- و تجدد مطالبتها ب :
- إنشاء لجنة من أجل تدقيق الديون العمومية المغربية، تشارك فيها جميع منظمات النضال عمالية وشعبية من نقابات، وأحزاب يسارية ، ومنظمات حقوق الإنسان، وتنظيمات المعطلين والنساء والشباب، والأساتذة الجامعيون، والخبراء الاقتصاديون والقانونيون، والبرلمانيون، إلخ، أي جميع ما أمكن من شرائح الشعب المغربي الذي يؤدي ثمن المديونية. وطبعاً، ستجري الاستعانة بخبراء دوليين لديهم تجربة في تدقيق الديون عبر العالم.
- تعليق تسديد مبالغ خدمة الدين وتجميد الفوائد حتى تظهر نتائج التدقيق
- إلغاء الديون غير الشرعية وغير المشروعة والكريهة وغير المحتملة التي سيحددها تدقيق الديون.

### السكرتارية الوطنية

الرباط في 21 يونيو 2015

أطاك المغرب  
عضو الشبكة الدولية  
للجنة من أجل إلغاء  
ديون العالم الثالث

مصلحة الرأسمال في اخر المطاف. فالمستفيد الأكبر من تسديد الديون هم الأبنك ومن يحميهم

انتشار الأزمة مازال مستمرا و مخططات "إنقاذ" الرأسمال، الاقتراض والتكشف متواصلة بدون ان تستطيع إعطاء حلول للخروج من الوضع الحالي. حزب اليسار الجدي، "سيريزا" شكل الاستثناء في الساحة السياسية اليونانية. فهذا التكتل من الأحزاب اليسارية دخل انتخابات يونيو 2012 بمطالب خمسة تتعارض مع ما تدافع عنه الأحزاب الأخرى: 1. فسخ كل الاتفاقيات مع "الترويكا" لكونها تتعارض مع المبادئ المؤسسة للاتحاد الأوروبي المتعلقة بالحق في الحماية الاجتماعية 2. تأميم الابنك اليونانية 3. تغيير قانون الانتخابات 4. رفع الحصانة عن الساسة الفاسدين 5. افتتاح الديون العمومية. حصل الحزب على 26,89 في المائة من الأصوات واحتل المركز الثاني. ورغم ذلك يعتبر ذلك نجاحا مهما للأفكار التي دافع عنها ويفتح الباب من أجل النضال حتى تحقيق تلك المطالب.

### صلاح الدين المعيزي

عضو اطارك البيضاء



يطالبا، ليتوانيا، اسبانيا، فيلندا، المانيا، النمسا، بولونيا، البرتغال، تشيك، رومانيا، انجلترا. حكومات هاته البلدان عملت على تقليص من ميزانيتها الاجتماعية و ورفعت من الضرائب الغير المباشرة. المخططات التقويم الهيكلي الموجه للشمال، كانت بمثابة العودة القوية لصندوق النقد الدولي الذي قدم نفسه كالمنقذ الذي لا يمكن تجاوزه. و هكذا ظهرت كلمة "الترويكا" مكونة من صندوق النقد الدولي-البنك المركزي الاوروبي-المندوبية الأوروبية.

التكشف باليونان أدى إلى ارتفاع نسبة الفقر ب 7 في المائة، حيث وصلت 27,7 أي 3 مليون يوناني. تسبب الكشف في عودة عدة أمراض كانت قد اندثرت من البلاد بسبب التقليص من الخدمات الصحية (40 في المائة) وارتفاع نسبة المصابين بداء السيدا. تزايدت كذلك الحملات ضد المهاجرين و ظهرت من جديد حركات عنصرية وفاشية وجدت حتى تعبيرا سياسيا لها من خلال الحزب النازي الجديد "الفجر الذهبي" والذي حصل على 7 في مائة من الأصوات في الانتخابات التشريعية الأخيرة.

### الفساد و العسكر لا يعرفون الأزمة

بالرجوع لحالة اليونان، هناك بعض الأمور الوجب الوقوف عندها:

1. الحكومات اليونانية المتعاقبة اخفت حقيقة الوضع الاقتصادي والمالي للبلد بتواطئ مع بنك الاستثمار "كولدمان ساتش" الذي كان هو المستشار المالي لهذا البلد ورغم ذلك راهن على سقوط اليونان. للتذكير "فكولدمان ساتش"، كان احد أسباب الانهيار المالي بأمريكا.

2. القروض الموجهة لليونان هي من تمويل البنك المركزي الأوروبي الذي يقرضها للبنك الخاصة والتي تتبعها لليونان بأسعار فائدة جد مرتفعة تحت ذريعة أن البلد يعيش وضع اقتصادي صعب وقد لا يسدد ديونه

3. من اجل تنظيم الألعاب الاولمبية في 2004 تم اقتراض أموال ضخمة. ازدادت مع ارتفاع فاتورة هذه الألعاب حيث كانت من المفترض ان لا تتجاوز الميزانية 1,3 مليار يورو. في الأخير كلفة الألعاب فاقت 14 مليار. اتسم تنظيم بفصائح فساد (1 حالة شركة سيمنس الألمانية و التي أدينت من طرف القضاء الألماني بتقديم رشوة بمليون يورو).

### الحلقة المفرغة للديون باليونان

بعد سنتين من التراجيدية النيولبرالية على ارض الإغريق، أين وصلت وضعية اليونان الاقتصادية؟ الاقتصاد منهار كليا، فالنمو سلبي ب7 في المائة و عجز الميزانية وصل أيضا ل7 في المائة. الديون اليونانية تساوي اليوم 171 من المائة من الناتج الداخلي الخام بعدما كانت تمثل "فقط" 129 في المائة في 2009، اي قبل بداية مخططات التقشف. 240 مليار أورو التي أعطيت لليونان لن تساهم في خلق تنمية اقتصادية بل فقط سيتم تسديد الديون. وهذا مايدل عنه تطور نسبة المديونية.

تتوقع الحكومة اليونانية ان تصل مديونية البلد الى 186,5 في مائة في 2013، وسترتفع الى 195,5 في 2014، ثم 207,7 في 2015 و ستنفجر في السنة الموالية لتصل ل 220,4 في المائة. أما النمو الاقتصادي سيخرج من منحاه السلبي حتى 2014 و سيصل فقط 2,2 في المائة وسيستعيد الاقتصاد "توازنه" حتى 2016. وهو ما يتعارض مع الاتفاق المبرم مع "الترويكا"، حيث تم الاتفاق على سنة 2014. فرغم فشل الحكومات المتعاقبة على الخروج من الأزمة، يستمر السياسيون اليونان تحت ضغط "الترويكا" في تدبير عبثي للأزمة الديون اليونانية. ولعله ليس عبثي تماما، فهو يخدم

## الشبكة الافريقية لإلغاء الديون تتضامن مع الشعب اليوناني

إنّ تنسيقية الشبكة الإفريقية لإلغاء ديون العالم الثالث المجتمعة بمدينة باماكو من 31 جوان إلى 2 جويلية 2015 تعبّر عن تضامنها الكامل مع الحكومة اليونانية وخصوصا مع الشعب اليوناني الذي يواجه ظرفا فاسيا ويسعى إلى تجاوزه بكلّ شجاعة.

هناك، ممّا هو أبعد من سداد الديون، وهو الأمل الذي نشأ مع حكومة قالت لا للسياسات والبرامج المدمّرة لاقتصاديات بلدان العالم الثالث أو لاقتصاديات بلدان أخرى ذات اقتصاد ضعيف تسعى المؤسسات الماليّة الدوليّة والقوى الامبريالية إلى تدميره.

إنّ نضال الشعب اليوناني هو نضالنا أيضا. فالقوى الرأسمالية المتعجرفة أكثر من أيّ وقت مضى، لا تهدف إلاّ إلى المزيد من استعبادنا بطرق أئمة أكثر فأكثر، مدمّرة اقتصادنا، منصّبة على رأس دولنا خدماً لا يستجيبون إلاّ لنداء أسيادهم على حساب شعوبهم.

تدعو الشبكة الإفريقيّة لإلغاء ديون العالم الثالث إلى التعبئة العامة للتصدّي لهذه الهيمنة التي يريد من يسمون أنفسهم "سادة العالم" فرضها. إنّ هدف هذه التعبئة العامّة هو كذلك الدفاع عن الكرامة الإنسانية والحقوق الاساسية وحماية البيئة.

لا، لا يجب أن يخضع الشعب اليوناني لعبء هذه الديون

لا، لا تتحمّل الحكومة اليونانية الحالية أعباء هذه الديون المجحفة والكريهة وغير الشرعية

باماكو في 2 جويلية 2015

تنسيقية الشبكة الإفريقية لإلغاء ديون العالم الثالث

## مداخلة إريك توسان لتقديم التقرير التمهيدي للجنة تقصي الحقيقة في الدين العمومي اليوناني أمام البرلمان اليوناني يوم 17 يونيو 2015.

شكرا جزيلاً للسيدة رئيسة البرلمان، شكرا لجميع الحاضرات والحاضرين.

مرة أخرى، بشرفني ويشرف جميع أعضاء لجنة تقصي الحقيقة في الدين اليوناني أن آخذ الكلمة أمامكم من أجل تقديم وإتمام ما قدمته لتوه رئيسة البرلمان بشكل مختصر فيما يخص أشغال لجنة تقصي الحقيقة. إن لشرف لي أيضا أن أشارك في هذه الجلسة بمشاركة الوزير الأول ووزراء ونوابهم في الحكومة اليونانية، وكذا مختلف النواب البرلمانين الذين قدموا من مختلف أنحاء العالم للمشاركة في هذه الجلسة التاريخية.

أريد أن أسط لكم الطريقة التي اشتغلنا بها في اللجنة. يتعلق الأمر، كما ينص على ذلك العقد الرسمي لتأسيس اللجنة، بتحليل دقيق وصارم لسيرورة استئانة اليونان منذ الثمانينات حتى سنة 2015، مع إعطاء الأولوية للفترة الممتدة بين 2010 و2015. وسنقدم خلال هاذين اليومين تحليلاً لتطور الديون في الفترة الممتدة بين 1980 و2008، ثم الفترة ما بين 2009 و2010 حتى 2015 التي تشكل الجزء الرئيسي لهذا التقرير التمهيدي. وقد طرحنا السؤال التالي فيما يتعلق بتحليل هذه المرحلة: ما هو التشخيص الذي يمكن وضعه بصدد الأزمة؟ وما هي الشروط التي جرى فيها التوقيع على مذكرة الاتفاق في ماي 2010؟ وما هو التحليل الذي يمكن وضعه بصدد العلاجات والحلول التي قدمت ابتداء من سنة 2010؟ كما تعلمون، لمعالجة مشكل أو مرض أو حل أزمة يجب وضع تشخيص جيد. وبالتالي، حللنا التشخيص الذي قدمه مختلف المتدخلين الرئيسيين. وما هو التشخيص الذي قدم آنذاك للرأي العام الدولي والهيئات القيادية خصوصا صندوق النقد الدولي وكذلك الحكومة اليونانية والبنك المركزي الأوروبي واللجنة الأوروبية؟ التشخيص كان على النحو التالي: توجد اليونان في وضعية لا تحتمل من ناحية العجز العمومي وحجم الديون التي يجب استردادها. فالمشكل حسب هذا التشخيص يكمن في المالية العمومية وفي طريقة معالجة العجز العمومي. بعد تحليلنا للوضعية بشكل دقيق، توصلنا إلى أن هذا التشخيص لا يطابق حقيقة الواقع. فلا يكمن المشكل الأساسي في الديون العمومية بل في خلق فقاعة مضارباتية في الديون الخاصة التي منحت من قبل بعض البنوك الكبيرة الأوروبية أساسا الألمانية والفرنسية، والبنوك الخاصة اليونانية. بين 2001 و2009 تضاعفت القروض الاستهلاكية التي منحتها البنوك الخاصة للأسر بسبع مرات، وتضاعفت القروض التي منحتها للمقاولات بأربع مرات. هذا في الوقت الذي ارتفعت فيه تلك القروض التي منحت للسلطات العمومية بنسبة 20%. فالارتفاع الكبير هم إذن الدين الخاص. إن الوضع الذي عاشته اليونان في 2008 و2009 كان شبيها جدا، عكس ما قبله آنذاك، بما وقع في الولايات المتحدة الأمريكية بين 2002 و2007 وأدى إلى الأزمة البنكية التي نعرفها. كان شبيها جدا بالأزمة البنكية التي عاشتها إيرلندا في 2008 مع النتائج التي نعرفها. كان شبيها أكثر بالوضع في اسبانيا التي حصلت، مثل اليونان، على قروض كبيرة جدا منحت من قبل مؤسسات مالية خاصة ألمانية وفرنسية. لا نتحدث عن مئات البنوك، بل عن ثلاث بنوك فرنسية كبرى (BNP Paribas، القرض الفلاحي، الشركة العامة) التي استولت على فروع بنكية في اليونان. فقد اشترى القرض الفلاحي الفرنسي مثلا البنك التجاري

تشابه مع مخططات التقويم الهيكلي التي عرفها دول الجنوب ابتداء من الثمانينات. تبقى حالة اليونان مثال بارز عن ذلك .

تجدد الإشارة أولا أن الاهتمام الكبير بحالة اليونان من طرف ألمانيا وفرنسا يفسر رسميا بالخوف على استقرار منطقة اليورو ولكن في الواقع يعزى "نضال" فرنسا من أجل أن تسدد اليونان ديونها الخارجية بكون: الأبنك الفرنسية تمتلك: 25 في المائة من مجموع الديون 31 مليار يورو بينما البنوك الألمانية تستحوذ 15 في المائة (23 مليار) من مجموع الديون اليونانية. هذه المعلومة الجوهرية لا يقدمها دائما الإعلام. أيضا معطى لا يتم الحديث عنه كثيرا هو تكوين مديونية اليونان: ف42 في المائة فقط من ديون اليونان عمومية، الباقي هي ديون الأبنك والشركات ولكن تتحمل عبئها الدولة.

### إستراتيجية الصدمة

دخلت اليونان حلقة مخططات الإنقاذ و التشفيف منذ ابريل 2010. آنذاك طلبت الحكومة اليونانية من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي تفعيل خطة إنقاذ تتضمن قروضا لمساعدة اليونان على تجنب خطر الإفلاس والتخلف عن السداد. في هذه الفترة كانت معدلات الفائدة على السندات اليونانية قد ارتفعت إلى معدلات عالية نتيجة مخاوف بين المستثمرين من عدم قدرة اليونان على الوفاء بديونها. في ماي وافق الاتحاد الأوروبي و صندوق النقد على منح اليونان سلسلة من القروض المالية بمجموع 110 مليار يورو على مدى 3 سنوات من أجل خطة انقاذ اقتصاد البلد في 2010. توالى بعدها العديد من خطط الإنقاذ والتشفيف و تساقطت معها الحكومات وفضائحها. بينما اليونانيون أصبحوا يعيشون أزمة اجتماعية خانقة من جراء مخططات التشفيف .

تحت تأثير أزمة الديون وافقت الحكومة على تقويم هيكلي هو "استراتيجية صدمة" بكل ما تحمله الكلمة من معنى: تقليص من 20 الى 30 من اجور الموظفين، تجميد الأجور لمدة 4 سنوات، الخفض من المعاشات ب7 في المائة، الزيادة في سن التقاعد ب7 سنوات، تحديد الاستفادة من المعاش كاملا حتى سن 40 عوض 37 سنة، إلغاء الحقوق الاجتماعية مثل 13 و14 شهر، تقليص أجور الموظفي القطاع الخاص ب25 في المائة، تسريح 10000 موظف مؤقت من القطاع العام، حذف معاش تضامني مخصص للفئات الهشة (المعطلون، المعاقون، المستخدمون ذوي الدخل المحدود، المتقاعدون، الفلاحون)، الخفض من المعاش المخصص للعائلات و العجزة و التعويض عن الأطفال، الرفع بنقطتين الى 23 في المائة من الرسوم على استهلاك الكحول، السجائر و البنزين، الرفع من الحد الأدنى من الضريبة على القيمة المضافة من 11 الى 13 في المائة، الرفع من الضريبة على الدخل و الخفض من الضريبة على الشركات، الرفع من تذاكر كل وسائل النقل العمومي ب30 في المائة

تواصلت برامج التشفيف لتصل لقطاع الصحة في فبراير 2011، فتم تقليص النفقات بالقطاع من أجل الحصول على قرض 15 مليار يورو. وتم الاتفاق ايضا على تسطير برنامج خوصصة لعدة قطاعات عمومية بقيمة 50 مليون يورو مع متم 2015. القطاعات المستهدفة من هذا البرنامج هي الموانئ، المطارات، السكك، الكهرباء، الشواطئ السياحية، الخ... في نفس الوقت بقيت ميزانية الجيش على حالها. اي من اعلى الميزانيات في كل اوروبا. 4 في مائة من مجموع الناتج الداخلي الخام بينما في فرنسا لا تتجاوز 2,4 في المائة.

كل بلدان أوروبا عرفت موجة من مخططات التشفيف الجد قوية. لا تختلف عن مخططات التقويم الهيكلي التي عرفتها بلدان الجنوب. فهناك دول : فرنسا، هناغريا، ايرلندا،

يمثل إنكارا للديمقراطية ورفضاً للشفافية من طرف أصحاب القرار الذين اخترعوا "نظام التداين" واستخدموه لجعل الأغنياء أكثر غنى والفقراء أكثر فقرا. وإتينا نعتبر أن الأخطر من ذلك هو أن نتركهم يحتكرون بكلّ صلف تحديد مصير المجتمع، فهؤلاء لا يحرمون الأغلبية الساحقة من المواطنين والمواطنين من حقّ اتّخاذ القرار فقط، بل كذلك حرمانهم خصوصا من أن يقرّروا مصيرهم ومصير الإنسانية بأنفسهم وأخذهم زمام الأمور بأيديهم!

لهذه الأسباب تُطلق في هذا الظرف الطارئ النداء العاجل التالي لكلّ المواطنين والمواطنين والحركات الاجتماعية والشبكات والحركات الايكولوجية والنسائية ونقابات العمّال والتشكيلات السياسيّة الراضين لأوروبا النيوليبرالية والأقلّ ديمقراطية وإنسانية: "عبّروا عن تضامنكم مع اليونان المقاومة عبر مُساندتكم الآن وعملياً للجنة تقصي الحقائق في الديون العموميّة اليونانيّة ومسعاها لتحديد القسط غير الشرعي وغير القانوني والكريه و/ أو غير المحتمل من تلك الديون.

دافعوا عن هذه اللجنة ضدّ الهجمات الجائرة الموجهة إليها من كلّ أولئك الذين لهم مصلحة في إبقاء حقيقة "نظام التداين" مخفية، سواء أكان هؤلاء في اليونان أو في غيرها من بلدان العالم.

شاركوا بفعاليّة في مسار التدقيق المواطني للديون التي هي بصدد التطوّر في كلّ مكان من أوروبا وخارجها.

شاركوا في شكل شبكات لإبراز دعمكم وتضامنكم لأنّ هذا التضامن والمساندة وحدهما قادران على مواجهة مخطط الأقوياء الهادف إلى خنق اليونان التي تناضل ضدّ عدوّنا المشترك المتمثل في سياسات التقشّف والمديونية التي نخنقنا!

إزاء عدوّ ذي تجربة وموحّد وينسّق جيّداً ومسليّح بسلطات مُفرطة وخصوصا عازم على خوض هجومه إلى النهاية ضدّنا جميعا رغم أنّنا نمثّل الأغلبية الساحقة في مجتمعاتنا فإنّه لا يُمكننا أن نسمح لأنفسنا أن نميل إلى خوض مقاومة مُترفة يكون فيها كلّ واحد متّاعزولا في منطقته.

لنوحّد إذن، فؤانا في حركة تضامن واسعة مع اليونان المقاومة ولنقدّم دعمنا للجنة تقصي الحقائق في الديون العموميّة اليونانية بمضاعفة هذا النوع من لجان التدقيق الديون في كلّ مكان مُمكن.

إنّ نضال الشعب اليوناني هو نضالنا وانتصاره سيكون انتصارا لنا لأنّه وحدها وحدتنا تحقق قوّتنا.

## اليونان: كيف تم استعمال آلية الديون لنهب شعب

"نطالب بتدقيق دولي للديون. قيل للشعب اليوناني ان عنده دين، دين هو يدفعه ولكن لا أحد يعرف من أين أصل هذا الدين وكيف يتم تسديده. ينبغي الكشف على الجزء من الدين الذي يعتبر غير قانوني وغير شرعي."

**صوفيا ساكورا، برلمانية يونانية عن الحزب اليساري "سيريزا"**

البلدان الأولى التي اضطرت إلى خطط إنقاذ هي بلدان الأضعف في حلقة الاتحاد الأوروبي كالبرتغال، إيرلندا، اليونان و اليوم اسبانيا. السمّة الأكبر في كل هذه الخطط هو العمل على تدمير ما تبقى من حماية اجتماعية و خدمات عمومية بتلك الدول، في

اليوناني Emporiki الذي تمت خصصته في سنة 2006 ، ويمكن أن نضيف بعض البنوك الألمانية ثم البنوك اليونانية التي عرفت هي نفسها أيضا درجة كبيرة من التركيز. كانت هناك إرادة في سنوات 2000 لتطوير القروض الخاصة بشكل كبير، ورفع استئانة الأسر والمقاولات عبر المال السهل. وانفجر المشكل في 2008 باليونان، كما في بلدان أخرى كالولايات المتحدة الأمريكية، عندما قامت الحكومات الأوروبية التي ساندها اللجنة الأوروبية بضخ رساميل في البنوك الخاصة وتقديم ضمانات حكومية لمبالغ كبيرة جدا. في أوروبا، مثلت هذه المبالغ (رساميل وضمانات) 4 آلاف مليار يورو. وفي نهاية 2008، تبنت حكومة كارامانليس Karamanlis خطة إنقاذ حازت بموجها على مبلغ 28 مليار يورو وضحت منها 3,5 مليار كرساميل في البنوك اليونانية من أصل 5 مليار كانت متوقعة. ما هي مستتبعات ذلك؟ ارتفعت معدلات الفائدة التي سددها اليونان في بداية 2009 لأن الدائنين اعتبروا ان اليونان تحملت مسؤولية ضمانة ديون البنوك اليونانية، كما فعلت الحكومات الأخرى عبر العالم، وبالتالي عليها الأداء عن هذه المخاطرة بتأدية معدل الفائدة الحقيقي وهو مرتفع جدا. في 2009 و 2010 كانت البنوك اليونانية وكذا البنوك الخارجية الكبرى التي منحتها القروض في وضع حرج جدا. وحتى بنوك الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت جد متداخلة مع بنوك أوروبا الغربية، أساسا الفرنسية والألمانية، كانت متخوفة من إصابتها بعدوى أزمة بنكية في اليونان. وكان المشكل بالنسبة للجنة الأوروبية هو الحرص على تفادي هذه الأزمة البنكية. لكن في نهاية 2009 بداية 2010، لم يكن آنذاك ممكنا للحكومات الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي واللجنة الأوروبية وصندوق النقد الدولي الحديث عن إنقاذ البنوك الخاصة. فقد تطور وعي عام، ولم يكن ممكنا أن يتقبل الرأي العام اليوناني والأوروبي ذلك. لذا قرروا منذ ذلك الحين تضخيم أزمة المالية العمومية اليونانية. صحيح ان الديون العمومية اليونانية ارتفعت بشكل مهول. صحيح أن الأمر كان يحتاج إلى تقليص جزء من الديون وإلغاء جزء آخر. كانت الديون العمومية اليونانية في حاجة إلى إعادة هيكلة. لكن التحويل كان مقصودا وحتى بتزوير الاحصائيات (عملية التزوير هذه هي الآن رهن مسطرة المتابعة الجنائية باليونان). جرى تضخيم العجز الضريبي العمومي اليوناني. كان كارامانليس قد أعلن، في أكتوبر 2009 يومين قبل الانتخابات التي سيخسرهما، عن عجز بنسبة 6%. ثم تبعه بابانديرو الذي أعلن في مارس 2010 عن نسبة 14%. وهو ما منح الحجة لصندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأوروبي واللجنة الأوروبية والسلطات اليونانية للتأكيد على ضرورة خطة إنقاذ لليونان. وخيضة حملة في أوروبا تقول بأن 14 حكومة بمنطقة يورو تتضامن مع المواطنين اليونانيين، وستمنح قروضا تمكن الحكومة اليونانية من صرف الأجر ومعايشات التقاعد، وتحويل دون عجز اليونان عن تسديد ديونها، وبالتالي تفادي انهيار الأسواق المالية. لقد خلقوا فكرة ان المشكل لا يكمن في الدين الخاص أو في الأزمة البنكية بل في الديون السيادية، وهي حجة بالغة لرفض سياسات تقشف عيفة باليونان وفي بلدان أخرى. ما يمكن استنتاجه حتى الآن، عكس الفكرة السائدة التي رسختها وسائل الاعلام في ذهن الرأي العام والتي نجدها في وثائق رسمية، هو أنه ليس هناك أي استثناء يوناني. الاستثناء اليوناني سيأتي في الحقيقة بعد خضوع اليونان للشروط المجحفة والاستثنائية التي فرضها عليها الدائنون والتي حددت في مذكرات تفصيلية متتالية، وتراجعها كل ثلاث أشهر لجن مراقبة تابعة للجنة الأوروبية وصندوق النقد الدولي تحت يوما عن يوم على تغيير القوانين اليونانية، وتقليص الحد الأدنى القانوني للأجر بنسبة 25% للأجراء الذين تفوق أعمارهم 25 سنة، وبنسبة 32% للأجراء الذين تقل أعمارهم عن 25 سنة، وإلغاء الشهرين 13 و 14 من تعويضات أجراء القطاع العام

## نداء مساندة الشعب اليوناني

إلى شعوب أوروبا والعالم،

إلى كلِّ هؤلاء، وجميع أولئك الذين يرفضون، واللائي يرفضن، سياسات التقشف، ولا يقبلون سداد ديون عمومية تخنقنا وأبرمت ضدنا ودون إرادتنا.

نحن المُمضين على هذا النداء نساند الشعب اليوناني الذي صوّت في انتخابات 25 يناير 2015 وعبر لأول مرة، في أوروبا وفي النصف الشمالي للكوكب، عن رفضه سياسات التقشف التي تمّ تطبيقها باسم سداد ديون أبرمها "مَن أملاها من فوق" دون إرادة الشعب وضده. إننا نعتبر في الوقت نفسه أن تشكيل لجنة تقصي الحقائق في الديون العمومية اليونانية، بمبادرة من رئيسة البرلمان اليوناني، حدث تاريخي ذو أهمية قصوى ليس فقط للشعب اليوناني، بل لجميع شعوب أوروبا والعالم!

في الواقع، تتركّب اللجنة من مواطنين ومواطنيين متطوعين من جميع أنحاء العالم. ولن تقصّر هذه اللجنة في جهدها كي يُحتذى بها في بلدان أخرى لأنّ مشكلة الديون هي الآفة التي أبتليت بها معظم دول أوروبا والعالم. وهناك الملايين من المواطنين والمواطنين يطرحون باستحقاق، أسئلة أساسية وجوهرية حول هذه الديون وهذه الأسئلة هي:

“كيف تمّ توظيف مبالغ القروض وما هي الشروط التي أبرمت بها تلك القروض؟ كم تقدّر المبالغ التي سُدّدت بعنوان فوائد الدين؟ وبأي نسبة فائدة؟ وما هو مقدار أصل الدين الذي تمّ تسديده؟ وكيف تصخمت المديونية دون أن ينتفع بها الشعب؟ وما هو المسار الذي سلكته الرساميل؟ وقيم تمّ توظيفها؟ وما هي الأقساط التي تمّ اختلاسها؟ ومَن اختلسها؟ وكيف أختلست؟

ومن الأسئلة أيضا : “مَن اقترض؟ وباسم مَن ؟ ومَن أقرض؟ وما هو دوره؟ وكيف وحدت الدولة نفسها ملزمة؟ وكيف تمّ أخذ الفرار؟ وكيف أصبحت الديون الخاصة عمومية؟ ومَن الذي أطلق مشاريع غير ملائمة؟ ومَن وجّهها هذه الوجهة؟ ومن استغاد منها؟ وهل هناك تجاوزات، بل جرائم ارتكبت بهذه المبالغ؟ ولماذا لم يتمّ تحديد المسؤوليات المدنية والإدارية والجزائية؟

سيتمّ تحليل كلّ هذه الأسئلة بدقّة من طرف اللجنة التي بُعثت بمبادرة من رئيسة البرلمان اليوناني. لقد تمّ منح هذه اللجنة مهامًا رسمية تتمثّل في “ : جمع كلّ المعلومات المتعلقة بظهور الديون العمومية وزيادتها زيادة مُفرطة وإخضاعها للتدقيق العلميّ الشامل فصد ضبط القسط الذي يُمكن تحديده باعتباره ديونا غير شرعية أو غير قانونية أو كرهية أو غير محتملة أعباؤها، سواء أكان ذلك طيلة فترة مذكرات (الترويكا) الممتدّة من شهر ماي 2010 إلى جانفي 2015 أو أثناء السنوات السابقة. ومن مهامّ هذه اللجنة كذلك، نشر معطيات دقيقة ومناحة لجميع المواطنين ودعم التصريحات العمومية وإثارة وعي الشعب اليوناني والمجتمع الدولي والرأي العام العالمي. وأخير على هذه اللجنة صياغة حجج ومطالب متعلقة بإلغاء الديون”.

وإننا نعتبر حقّ كلّ مواطن في المساءلة والحصول على أجوبة واضحة ودقيقة عن كلّ هذه الأسئلة حقا ديمقراطيًا أساسيًا. ونعتبر كذلك أنّ رفض الإجابة عن هذه الأسئلة

والخاص والمتقاعدين، وإغلاق المستشفيات، إلخ. جميع هذه الإجراءات الجهنمية دونت قانونيا على شكل إجراءات حددها الدائنون بدقّة. وهذا استنتاج ثان هام جدا. لسنا أمام وضعية يجتمع فيها الدائنون لمنح قروض لسلطات عمومية تفعل بها ما تراه مناسبًا. إننا أمام وضعية منحت فيها القروض بشروط خاصة جدا، وحيث يتم فيها تعليق دفع المبالغ المالية إذا لم تطبق الإجراءات المفروضة من قبل الدائنين. ويشاهد الرأي العام الدولي ذلك منذ أربعة أشهر. سددت اليونان منذ يناير 2015 مبلغ 7 مليار يورو دون أن يدفع الدائنون ولو فلسا واحدا. فهم يعتبرون ان الإجراءات التي اتخذتها اليونان لا تتطابق مع متطلبات الدائنين. لدينا كامل الحجج، والرأي العام الدولي يرى ذلك بأم عينيه كل يوم، بأن الدائنين يفرضون مشيئتهم بشكل صارخ على الحكومة اليونانية. تحاول السلطات اليونانية وفاء ثقة ناخبها ان تقطع مع التبعية ومع التقشف وتقاوم هذه الإجراءات التي يجري فرضها بصيرورات غير ديمقراطية. منذ 2006 وأنا أقوم بزيارات منتظمة لليونان، وأتذكر جيدا وفي قبة البرلمان هذه، تلك المذكرة التي تضمنت 800 صفحة اضطر البرلمان اليونانيون للتصويت عليها في ظرف 24 ساعة تحت طائلة وقف صرف المبالغ المالية بعد يومين من طرف اللجنة الأوروبية. هكذا يجبر الدائنون البرلمان اليوناني على المصادقة على القوانين بشكل عنيف جدا.

لنعد الى 2010. أرسى نظام الترويكا، وقدمت مذكرة الاتفاق. لدينا وثائق منحها لنا البرلمان اليوناني، لأن هناك مسطرة جنائية فتحت الآن في هذا البرلمان بالضبط، وهي وثائق سرية لصندوق النقد الدولي وخاصة هذه الوثيقة التي تحمل تاريخ 25 مارس 2010 التي قدمها للبرلمان اليوناني روميليوتس (Panagióti Roumelióti) ممثل صندوق النقد الدولي لدى البرلمان اليوناني في 2010). تتضمن هذه الوثيقة صفحتين لكنها تركز بوضوح ما سيحصل: تقليص الأجور، تقليص معاشات التقاعد، تقليص النفقات العمومية بشكل سيؤدّي إلى انخفاض كبير في الناتج القومي الخام، سيرتفع الدين العمومي ليلعب نسبة 150% من الناتج الداخلي الخام في سنة 2013. إن هذه الوثيقة تكشف بجلاء كون صندوق النقد الدولي يعرف تماما بأن الإجراءات التي يملها ستكون تكلفتها الاجتماعية والاقتصادية باهضة جدا. وهذا يتعارض بكل بساطة مع قوانين صندوق النقد الدولي التي تنص على أن الصندوق لا يمكنه منح القروض لدولة عضو إلا إذا كانت هذه الدولة قادرة على تحمل أعباء هذا الدين. إنه يخرق قوانينه الخاصة وهو يعرف تماما بأن القروض التي سيمنحها لليونان ستؤدّي إلى احتداد المديونية العمومية بشكل كبير جدا. فكيف صوت مجلسه الإداري يوم 9 ماي 2010 على قرار منح القروض لليونان؟ قام بذلك عبر مؤامرة داخلية. فقد قدم أعضاء من صندوق النقد الدولي لقيادة الصندوق وثيقة تغير القوانين، وتنص بشكل استثنائي على أن صندوق النقد الدولي يمكنه منح القروض لدولة عضو إذا تبين أن عدم منحها القرض سيؤدّي إلى عدوى في الأسواق المالية. كان الأمر عبارة عن مؤامرة لأن الوثيقة لم تقدم بشكل صريح للاجتماع. وقد احتج عدد من المدراء التنفيذيين في صندوق النقد الدولي من مجموع 24 مديرا تنفيذيا على عدم احترام قوانين الصندوق. لكن القيادة ردت عليهم بكونهم لم يطلعوا جيدا على النص الذي يتضمن تعديلا وجب التصويت عليه. أرغم إذن قياديو الصندوق على التصويت في نفس الآن على التعديل وعلى منح قرض لليونان يعادل 32 مرة حصتها لدى الصندوق. خرج احتجاج هؤلاء المدراء بعد ذلك إلى العلن، وضمنهم المدير التنفيذي السويسري والبرازيلي، وأعلنوا صراحة بأن مخطط صندوق النقد الدولي يهدف صراحة إلى إنقاذ البنوك الخاصة الفرنسية والألمانية وأيضا البنوك اليونانية. وماذا كان جواب المدراء التنفيذيين الألمانين والفرنسيين والهولنديين؟ وفق التقرير الرسمي



الإكراه، وجود عقود تعسفية تخرق سيادة الدولة اليونانية، وأخيرا الحق الذي يضمنه القانون الدولي لكل دولة كي تسن إجراءات مضادة عندما يفرض عليها الدائنون عقودا غير شرعية. وبخصوص الديون غير المحتملة، يمكن لكل دولة أن تلجأ بحكم القانون إلى حالة الضرورة التي تسمح لدولة تواجه ظرفا استثنائيا أن تصون إحدى مصالحها الحيوية المهددة بخطر كبير ومحدد. وفي مثل هذه الحالة، يمكن لها أن تعفى من تطبيق التزام دولي من قبيل احترام عقد قرض. وأخيرا، تمتلك الدول حق أن تعلن من جانب واحد عدم قدرتها على تسديد الديون عندما يكون تسديد خدمة الدين غير محتمل، مع العلم أنها في مثل هذه الحالة لا تقوم بأي خرق قانوني وتكون معفية من أي مسؤولية.

## إن كرامة الشعب اليوناني تساوي أكثر من الدين اللاشعري واللامشروع والكره واللامحتمل

على إثر أبحاثها الأولى، تعتبر لجنة تقصي الحقيقة في الدين العمومي اليوناني بأن اليونان كانت دائما ومازالت ضحية محاولة اغتيال مع سبق الإصرار من قبل الثلاثي الذي يمثله صندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأوروبي واللجنة الأوروبية. نفذ هذا الهجوم العنيف اللاشعري واللاأخلاقي بموافقة الدول الأوروبية وتواطئها، والتي فضلت خدمة مصالح البنوك والمصالح الخاصة لأقلية عوض خدمة المصلحة العامة والدفاع عنها.

إن اللجنة من أجل الحقيقة وهي تضع هذا التقرير رهن إشارة السلطات اليونانية تعتبر أنها اضطلعت بالجزء الأول من مهمتها كما هي محددة في قرار رئيسة البرلمان في 4 أبريل 2015. وتأمل اللجنة أن يشكل تقريرها أداة ناجعة لجميع من يريد أن يقطع مع منطق النقش رجلا ونساء يتأهبون للدفاع عن حقوق الإنسان والديمقراطية وكرامة الشعوب ومستقبل الأجيال القادمة من الأخطار الكبيرة التي تحدد بها اليوم.

ويمكن للشعب اليوناني أن يجيب هؤلاء الذين يفرضون عليه اليوم إجراءات ظالمة بتذكيرهم بما قاله توسيد<sup>5</sup> وهو يستحضر دستور شعبه: "لقد سميناه بالديمقراطية لأن هدفه هو خدمة مصالح الأغلبية وليس مصالح الأقلية".

## لجنة تقصي الحقيقة في الدين العمومي اليوناني

18 يونيو 2015

تعريب جمعية أطاك المغرب

الكامل لصندوق النقد الدولي الذي نملكه بين أيدينا، أكد المدراء التنفيذيين الألمانين والفرنسيين والهولنديين، لإقناع زملائهم الآخرين، على أن البنوك الفرنسية والألمانية والهولندية لن تبني سندات اليونان في السنتين المقبلتين. وتبين أن ذلك ليس سوى كذب وبهتان، حيث يعرف الجميع بأن البنوك الفرنسية والألمانية والهولندية باعت سندات اليونان. حكمت هذه المناورة من أجل أن تقبل قيادة صندوق النقد الدولي الانضمام إلى الترويكبا. علمنا أيضا من رومييلوتس الذي أدلى بشهادته أمام لجنتنا في جلسة عمومية، بأن رئيس البنك المركزي الأوروبي آنذاك كان في نفس الوقت يهدد اليونان بقطع دفعات مبالغ الفروض التي منحها البنك المركزي الأوروبي للبنوك اليونانية. وهذا يذكرنا بنفس الابتزاز الذي يقوم به الرئيس الحالي للبنك المركزي الأوروبي ماريو دراكي Mario Draghi لإخضاع حكومة أليكسي تسيراس. إن التهديد بوقف دفعات السيولة استعمل سابقا في مارس وأبريل 2010 بهدف منع اليونان من المطالبة بإعادة هيكلة ديونها العمومية، وبهدف وضع مذكرة اتفاق بمبلغ 110 مليار يورو دون أي إعادة هيكلة للديون. ويعرف الجميع اليوم أن ذلك تم من أجل أن تتمكن البنوك الفرنسية والألمانية والهولندية وغيرها من بيع سندات اليونان في السوق الثانوية لآخرين، خاصة البنوك القبرصية التي ثم إغراؤها والاحتيايل عليها حتى اشترت هذه السندات بأثمان باهضة. وطبعا تكاليف ذلك سيتحملها المواطنون القبرصيون. منحت الإمكانية أيضا للبنوك اليونانية لتبيع نصف السندات اليونانية التي كانت تملكها، حيث كان تملك 43 مليار يورو من السندات اليونانية ولم يبق لديها سوى 20 مليار بعد عامين. هذه البنوك الخاصة الكبرى كانت لها علاقات مباشرة مع البنوك اليونانية عبر وبانديرو وحكومته، ومع السلطات الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي، وتهيمن بشكل واسع على وسائل الإعلام، مما يمنحها القوة للقيام بتواطئات لإجبار اليونان على قبول مذكرة اتفاق، وأقصد البرلمان اليوناني لأن الحكومة اليونانية كانت متواطئة. هذه هي قصة مذكرة الاتفاق المفروضة سنة 2010.

وأريد أن أشير إلى وجود مؤشرات الخرق واللاشعري واللامشروعية في الصيرورات المتبعة، كما كان هناك خرق سافر للدستور اليوناني في 2010 وخلال توقيعات مختلف مذكرات الاتفاقات المفروضة. وأريد أن أضيف شيئا حول إعادة هيكلة الدين العمومي اليوناني. في 2012، يقدم من جديد للرأي العام الدولي خطاب مغلوط مفاده أن البنوك الخاصة ستشارك لأول مرة في مجهود إعادة هيكلة الديون اليونانية، وبأن التكاليف لن يتحملها المواطنون هذه المرة بل البنوك. وسيتم تقليص قيمة سندات اليونان بشكل كبير. لقد قلنا بأن البنوك الكبرى سبق لها أن تخلصت من جزء كبير من هذه السندات لصالح بنوك جديدة ستتأثر بهذا التقليل. وكان البنك المركزي الأوروبي قد اشترى سندات اليونان في سنة 2011 ورفض المشاركة في إعادة الهيكلة لسنة 2012. ومن واجبا أن نقول للرأي العام بأن الأموال التي سيطلبها البنك المركزي الأوروبي لليونان في يوليو وغشت المقبلين، والتي تقدر بحوالي 17 مليار يورو، هي سندات اليونان اشتراها البنك الأوروبي في السوق الثانوية بأثمان ناقصة. وبالتالي، يستغل البنك المركزي الأوروبي بطريقة كريمة وتعسفية هذه الوضعية ويمارس من جديد ابتزازه على السلطات اليونانية. وعلى العكس، في 2012، من الذي أدى تكاليف إعادة هيكلة الديون اليونانية؟ إنها صناديق الحماية الاجتماعية وصناديق المعاشات اليونانية التي خسرت أكثر من نصف أموالها. إذا كان صندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأوروبي يطالبان اليوم بتقليص معاشات التقاعد لإن الوضعية المالية لصناديق الحماية الاجتماعية والخزينة العمومية لا تسمحان بمواصلة المجهودات المالية، فهذه المؤسسات الدائنة

<sup>5</sup> - توسيد Thucydide مؤرخ وسياسي يوناني قديم.

هي نفسها التي كانت السبب في هذه الوضعية بتقليصها لميزانيات صناديق المعاشات والتقاعد. حاز الدائنون الخواص على حوافز مالية قدرت بحوالي 30 مليار يورو وحوافز أخرى لتقليص خسائرهم. اشترى هؤلاء الدائنون بمحض إرادتهم سندات اليونان وهو يعرفون مخاطرها، عكس عمال شركة الطيران اليونانية المطرودين الذين فرضت عليهم سندات مقابل تعويضهم عن الطرد. ونفس الأمر ينطبق على صناديق المعاشات التي أجبرت على شراء سندات اليونان ضدا على إرادتها. الأجراء وصناديق المعاشات هم الذين تحملوا فعلا تكاليف إعادة هيكلة الديون اليونانية وليس البنوك الخاصة. هناك إذن سياسة تمييز واضحة نتج عنها ظلم اجتماعي صارخ ولها مستتبعات على المدى البعيد، وهي احتداد أزمة صناديق التقاعد. ويمكننا القول بالنسبة لمذكرة الاتفاق الثانية بأنها مطبوعة بخروقات وبمؤشرات غير مشروعة وغير شرعية وكريهة. يمكن القول أيضا باقتضاب بأن فقط 10% من مبالغ القروض المعلن عليها هي التي وصلت فعلا إلى صناديق الميزانية اليونانية. فأغلب مبالغ القروض أعيدت في حينها، هذا إذا كانت قد وصلت بالفعل، لأننا لا نتوفر بعد على حجة أن المبالغ وصلت وفي أي حساب وضعت، وما زلنا نطالب كلجنة وبرلمان بالحركات المالية بين حسابات البنك المركزي اليوناني والبنك المركزي الأوروبي. وقد رفض مدير البنك المركزي اليوناني مدنا بهذه المعطيات متذعرا بأنها مشمولة بمبدأ السر البنكي. يمكن القول أيضا بأن جزءا كبيرا من مبالغ القروض قدرت بـ 45 مليار يورو ذهبت إلى إعادة رسملة البنوك اليونانية الخاصة، رغم تكرار السلطات أنها لن تنفذ البنوك الخاصة بالمال العام. وهذا سمح لبنوك كبرى بشراء بنوك صغرى واحتداد عملية التركيز البنكي في اليونان. ورغم ذلك، مازالت وضعية القطاع البنكي اليوناني حرجة. وهذا ما يسمح للبنك المركزي الأوروبي بمواصلة ابتزازه بوقف محتمل لدفعات السيولة المالية لمزيد من الضغط على السلطات اليونانية. ويمكن أن نضيف بأن مذكرة الاتفاق تضمنت أيضا خوصصة الممتلكات العقارية اليونانية من شواطئ ومناجم مائية ومناطق سياحية، إلخ عبر إنشاء صندوق يسمى تايبيد Taiped يشرف على عملية التفكيك. جرت خوصصة 28 عقار عمومي ووضعت أموال البيع في حساب يتحكم فيه الدائنون، أي أن أموال الخوصصة ذهبت إلى حسابات الدائنين وليس إلى حسابات الدولة اليونانية. هذا مع العلم أن هذه العقارات هي مرهونة بقروض وعلى الدولة اليونانية أن تواصل تسديدها على شكل مبالغ كراء. وفي المحصلة، ستؤدي الدولة اليونانية للمالك الخاص الجديد، بعد سنوات، ثلاث أضعاف ما حصلت عليه من عملية الخوصصة. يعني أن الخوصصة هي أداة تدمير الممتلكات العمومية، ولا تسمح بتقليص العجز العمومي بل تغذي أرباح الخواص. وهذا ما بين بوضوح لامشروعية هذه الإجراءات.

أنهي مداخلتي وأنا متأكد أن أشغال اليومين القادمين ستسمح لنا بامتلاك جميع تفاصيل هذه الإجراءات، والتي ستمنح حججا للحكومة اليونانية والبرلمان اليوناني، ولجميع الصحفيين الصادقين الذي يسعون فعلا إلى إخبار الرأي العام وإجلاء الحقيقة حول الدين اليوناني كما تسعى إلى ذلك لجنتنا هذه. ومرة أخرى شكرا للجميع.

تعريب جمعية أطاك المغرب.

<http://cadtm.org/Intervention-d-Eric-Toussaint-a-la>

الواقع في خدمة مصالح المؤسسات المالية عبر السماح لكبار البنوك الخاصة اليونانية والأوروبية للتخلص من السندات اليونانية التي يمتلكونها.

منح **صندوق الاستقرار المالي الأوروبي** قروضا يجب اعتبارها لا شرعية لأنها تخرق البند 122 من معاهدة سير عمل الاتحاد الأوروبي، ولأن هذه القروض تلحق ضررا بعيد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والحريات المدنية. علاوة على ذلك، يتضمن كل من الاتفاق الإطار الذي تأسس بموجبه صندوق الاستقرار المالي الأوروبي في سنة 2010 وآلية الاستقرار المالية الأوروبية لسنة 2012 عدة بنود تعسفية تتم عن موقف لا أخلاقي من قبل الدائنين. يتعارض صندوق الاستقرار المالي الأوروبي أيضا مع المبادئ الديمقراطية، وهذا ما يجعل قروضه غير مشروعة وكريهة.

وجب اعتبار **القروض ثنائية الأطراف** لا شرعية لأنها تخرق المساطر التي ينص عليها الدستور اليوناني. تشهد هذه القروض على موقف لا أخلاقي للدائنين، وتقوم على شروط تتعارض مع قانون اليوناني وعمل حكومته. إنها تخرق قانون الاتحاد الأوروبي والقانون الدولي مادامت حقوق الإنسان غائبة في البرامج الماكرو اقتصادية. ومن جهة أخرى، تعتبر القروض ثنائية الأطراف غير مشروعة لأنها لم تستعمل لصالح السكان، ولكنها صرفت فقط لإنقاذ الدائنين اليونانيين الخواص. وأخيرا، تعتبر القروض ثنائية الأطراف كريهة لأنه في 2010 و2012 امتنعت الدول الدائنة واللجنة الأوروبية، ورغم وعيها بهذه الخروقات الكامنة، عن دراسة ما يمكن أن ينتج عن التقييمات الماكرو اقتصادية وتدعيم الميزانية التي شكلت شروط هذه القروض من مستتبعات على حقوق الإنسان.

وجب اعتبار **الديون إزاء الدائنين الخواص** لا شرعية لأن البنوك الخاصة كان لها موقف لا مسؤول قبل وجود الترويك، ولم يكن سلوكها لائقا، بل إنه أحيانا كان ينم عن سوء نية لما تعلق الأمر بالصناديق المضاربة. إن جزءا من الديون إزاء البنوك الخاصة والصناديق المضاربة هي لا مشروعة لنفس الأسباب التي تجعلها لا شرعية. كما أنه ليس مشروعا أن يتحمل دافعوا الضرائب تكاليف إعادة رسملة البنوك اليونانية. إن الديون إزاء البنوك الخاصة والصناديق المضاربة تعتبر كريهة لأن الدائنين الرئيسيين كانوا واعيين تماما بأن هذه الديون لم تمنح لصالح السكان ولكن لرفع أرباحهم الخاصة.

ويختتم التقرير ببعض الاعتبارات العملية.

### **الفصل التاسع: الأسس القانونية لإلغاء الديون السيادية اليونانية ووقف تسديدها**

يقدم مختلف الخيارات من أجل إلغاء الديون ويبسط بشكل خاص الشروط التي يمكن فيها لدولة ذات سيادة أن تمارس حقها في تقديم عقد أحادي الجانب للقانون الدولي من أجل إلغاء ديونها أو وقف تسديدها.

توجد عديد من الحجج القانونية تسمح لدولة بإلغاء ديونها غير الشرعية والكريهة وغير المشروعة. وفي حالة اليونان، يمكن لمثل هذا العقد أحادي الجانب أن يركز على الحجج التالية: سوء النية السافر لدى الدائنين الذين أرغموا اليونان على خرق قانونها الوطني والتزاماتها الدولية فيما يخص حقوق الإنسان، سمو حقوق الإنسان على الاتفاقات الأخرى كذلك التي وقعت عليها الحكومات السابقة مع الدائنين في الترويك،

## عرض مختصر لعناصر تقرير لجنة تقصي الحقيقة في الدين العمومي اليوناني

توجد اليونان في مفترق الطرق في شهر يونيو 2015. عليها أن تختار بين مواصلة برامج التقويم الماكرو اقتصادية المفروضة من قبل دائئها أو تكسير أغلال ديونها. مرت خمس سنوات على بداية تطبيق برامج التقويم ومازال البلد يعيش أزمة خطيرة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية والبيئية. ومازال الصندوق الأسود لديون اليونان لم يفتح بعد. فحتى هذا اليوم، لم تحاول أي سلطة يونانية أو دولية أن تسلط الضوء على الأسباب والكيفيات التي تم بها إخضاع اليونان إلى نظام الترويكا<sup>1</sup>. وتبقى الديون التي باسمها استعيد الشعب اليوناني العقيدة التي باسمها فرض برنامج التقويم النيوليبرالي الذي تراق مع أعمق وأطول انكماش اقتصادي لم تشهد أوروبا مثيلا له في زمن السلم. إن المواجهة الحازمة لمجمل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية المطروحة هي ضرورة ملحة مثلما هي مسؤولية اجتماعية. وهذا ما استحضره البرلمان اليوناني لما قام في أبريل 2015 بتشكيل لجنة تقصي الحقيقة في الدين العمومي اليوناني. وعهد إليها بمهمة القيام بالبحث عن أصل الديون العمومية وتضخمها، وعن طرق منح هذه الديون والأسباب التي أدت إليها، وأخيرا عن مستتبعات مجمل شروطها على الاقتصاد والسكان. وتكمن مهمة لجنة تقصي الحقيقة في التوعية من أجل استيعاب المسائل المرتبطة بالدين اليوناني سواء على المستوى الداخلي أو الدولي، وبلورة الحجج، واقتراح سيناريوهات بصدد إلغاء هذا الدين.

إن الأبحاث التي قدمتها اللجنة في تقريرها التمهيدي تبين أن برنامج التقويم الذي خضعت له اليونان كان ومازال في مجمله برنامجا موجها سياسيا. فقد اقتصرت النقاشات حول الدين وكذا تحليله على جانب تقني مبني على متغيرات ماركرو اقتصادية واسقاطات لمعطيات في ارتباط مباشر مع حياة السكان ووسائل عيشهم. وارتكزت هذه النقاشات بشكل رئيسي على أطروحة كون السياسات المفروضة على اليونان ستسمح لها بتسديد ديونها. إلا أن المعطيات التي قدمها تقرير اللجنة تفيد العكس تماما.

إن العناصر التي تضمنها هذا التقرير تبين بكل وضوح بأن اليونان ليست فقط عاجزة تماما عن تسديد ديونها، بل عليها الامتناع عن تسديدها؛ لأن هذه الديون التي منحت بشروط الترويكا تشكل، أولا وقبل كل شيء، خرقا سافرا لحقوق الإنسان الأساسية لشعب اليونان. ومن هنا خلاصتنا بأن على اليونان رفض تسديد هذه الديون نظرا لطابعها غير الشرعي وغير المشروع والكريه.

تبين للجنة أيضا أن الطابع غير المحتمل (لا يطاق) للدين العمومي اليوناني كان واضحا منذ البداية للدائنين الدوليين، والسلطات اليونانية ووسائل الإعلام الكبرى. ومع ذلك،

<sup>1</sup> - الترويكا مصطلح يجمع الاتحاد الأوروبي والبنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي. وهذه هي المؤسسات الثلاث التي كلفت بالسهل على إرساء تدابير التقشف وتطبيقها من طرف الحكومة اليونانية، وهي تدابير ناتجة عن القروض الاستعجالية التي منحها صندوق النقد الدولي وحكومات أوروبية أخرى لليونان. وكانت كل دفعة من دفعات القروض مشروطة بتوقيع مفتشي الترويكا الذين يراقبون مدى التقدم في إنجاز الإجراءات الجهنمية المفروضة (المترجم).

## الفصل السابع: المسائل القانونية المرتبطة ببروتوكول الاتفاق ومعااهدات القرض

يؤكد وجود خرق للالتزامات المرتبطة بحقوق الإنسان من طرف اليونان نفسها ودائئها، أي الدول الأعضاء في منطقة اليورو (الدائنون)، واللجنة الأوروبية، والبنك المركزي الأوروبي، وصندوق النقد الدولي، الذين فرضوا هذه الإجراءات على اليونان. رفض جميع هؤلاء الفاعلون تقييم خروقات حقوق الإنسان التي تنجم عن السياسات العمومية التي يفرضون على اليونان تطبيقها. لقد خرقوا الدستور اليوناني وهم يحرمون البلد من غالبية حقوقه السيادية. وفي الحقيقة، تتضمن هذه الاتفاقات بنودا تعسفية تجبر اليونان على التنازل عن قطاعات كاملة من سيادته. ويتجسد هذا من خلال اختيار القانون الإنجليزي لتطبيقه على هذه العقود، وذلك بهدف تسهيل التحايل على الدستور اليوناني والالتزامات الدولية فيما يخص حقوق الإنسان. إن إعادة النظر في حقوق الإنسان والتزامات قانون الأعراف والعادات، ووجود حجج متعددة بصدد سوء نوايا الأطراف المتعاقدة ومخالفتهم للصواب، يدفعنا إلى إعادة النظر في صلاحية هذه العقود.

## الفصل الثامن: تقييم الطابع غير المشروع والكريه وغير الشرعي أو الذي لا يحتمل للدين

يقوم بافتحاص الدين العمومي اليوناني وفق التحديدات التي تبنتها اللجنة بصدد الديون غير الشرعية وغير المشروعة والكريه وغير المحتملة. ويخلص إلى أن الدين اليوناني في يونيو 2015 أصبح غير محتمل، لأن اليونان لا يمكن أن تسدد خدمة الدين بدون أن تلحق ضررا بالغا بقدرتها على الوفاء بالتزاماتها الأولية فيما يخص حقوق الانسان. ومن جهة أخرى، يبرهن التقرير على وجود أقسام لاشريعة ولا مشروعة وكريه في هذا الدين وهذا بالنسبة لكل مجموعة من الدائنين.

وجب اعتبار الدين إزاء صندوق النقد الدولي لا شرعيا لأنه منح في خرق سافر للقوانين الخاصة بصندوق النقد الدولي، ولأن الشروط المرافقة له تخرق الدستور اليوناني، وتخرق قانون الأعراف والعادات الدولي، والمعاهدات التي وقعتها اليونان. هذا الدين غير مشروع لأن الشروط المفروضة تتضمن تدابير تخرق للالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان. وأخيرا، يعتبر هذا الدين كريها لأن صندوق النقد الدولي يعرف جيدا بأن الإجراءات المفروضة كانت لا ديمقراطية، وعديمة الفعالية، وستؤدي إلى خروقات خطيرة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

وجب اعتبار الدين إزاء البنك المركزي الأوروبي لا شرعيا لأن البنك المركزي الأوروبي تجاوز حدود تفويضه بفرضه تطبيق برامج التقويم ماركرو اقتصادية ( نزع التقنين عن سوق الشغل مثلا)، وذلك عبر مشاركته في الترويكا. إن الدين إزاء البنك المركزي الأوروبي يعتبر أيضا لا مشروعاً وكريها لأن هدف برنامج سوق الأوراق المالية<sup>4</sup> كان في

<sup>4</sup> - برنامج يسمح للبنك المركزي الأوروبي بالتدخل في سوق السندات الثانوي من أجل شراء سندات الدولة (المترجم).

## الفصل الثالث: الديون العمومية اليونانية حسب طبيعة الدائنين في سنة 2015

جرى فيه توضيح طبيعة الخلاف حول الدين اليوناني الحالي بالنظر إلى المميزات الرئيسية للقروض التي سيجري تحليلها بتفصيل في الفصل الثامن.

## الفصل الرابع: ميكانيزمات استئانة اليونان

يكشف الميكانيزمات الناجمة عن الاتفاقات التي دخلت حيز التنفيذ بدءاً من ماي 2010. تتوقع هذا الاتفاقات منح قروض جديدة بمبالغ هامة جداً من قبل الدائنين ثنائي الأطراف وصندوق الاستقرار المالي الأوروبي<sup>3</sup> ستنتج عنها تكاليف بالغة تعمق الأزمة أكثر. وتكشف هذه الميكانيزمات عن كيفية تحويل أغلب أموال القروض بشكل مباشر إلى المؤسسات المالية. فعوض أن تعود بالنفع على اليونان، سرعت هذه القروض سيرورة الخصخصة عبر استعمال أدوات مالية.

## الفصل الخامس: مجمل شروط منح القروض تجعلها لا تحتل

يقدم هذا الفصل الطريقة التي فرض بها الدائنون مجمل الشروط المجحفة التي كان لها، إلى جانب اتفاقات عقود القروض، نتيجة مباشرة متمثلة في عدم قابلية الاستمرار الاقتصادي واستحالة تحمل أوزار المديونية. أدت هذه الشروط التي ما فتأ الدائنون يحنون عليها إلى انخفاض نسبة الناتج الداخلي الخام وارتفاع المديونية العمومية، أي أن الدين العمومي اليوناني يمثل نسبة كبيرة من الناتج الداخلي الخام مما يجعله لا يحنون ولا يطاق. لكن هذه الشروط أحدثت أيضاً تحولات كارثية في المجتمع وأدت إلى أزمة إنسانية. ومن هنا يمكن القول إن الدين العمومي اليوناني لا يحنون ولا يطاق في الوضع الراهن.

## الفصل السادس: مستتبعات "برامج الإنقاذ" على حقوق الإنسان

يبين بأن الإجراءات التي وضعت في إطار "برامج الإنقاذ" أثرت بشكل مباشر على شروط عيش الشعب وخرقت حقوق الإنسان التي يجب على اليونان وشركاؤها أن تصونها وتحميها وتدعمها وفقاً للقانون اليوناني وقانون الاتحاد الأوروبي والقانون الدولي المعمول به. لقد أدت التقويمات الكارثية المفروضة على الاقتصاد والمجتمع اليوناني برمته إلى تدهور سريع لمستويات العيش في تناقض تام مع العدالة الاجتماعية والتماسك الاجتماعي والديمقراطية وحقوق الإنسان.

<sup>3</sup> - تم إنشاء صندوق الاستقرار المالي الأوروبي سنة 2010 من قبل الدول الأعضاء في منطقة اليورو كآلية لتقديم المساعدة إلى البلدان غير المستقرة مالياً. وجاء كردة فعل على الأزمة المالية التي كانت تجتاح العديد من الدول الأوروبية، وكان الهدف منه هو، الإنقاذ المؤقت. ولكن أصبح بعد ذلك من الضرورات. ولغرض الحفاظ على آلية الإنقاذ بشكل دائم، صدر القرار بإنشاء آلية الاستقرار المالية الأوروبية سنة 2012. تولت هذه المؤسسة الجديدة مسؤولية تمويل البرامج الجديدة، حيث عقدت اتفاقات مع إسبانيا لإعادة رسملة مؤسساتها المالية ومع قبرص في إطار برنامج التكيف الاقتصادي الكلي، في حين ظل صندوق الاستقرار المالي الأوروبي يدير البرامج القائمة من قبل في دول اليونان والبرتغال وأيرلندا (المترجم).

تحالفت السلطات اليونانية مع بعض حكومات الاتحاد الأوروبي لرفض إعادة هيكلة الدين العمومي في سنة 2010 بهدف وحيد متمثل في حماية المؤسسات المالية الخاصة. وقامت وسائل الإعلام الرسمية الكبرى بإخفاء الحقيقة على الرأي العام، وساندت خطة الإنقاذ معتبرة إياها في صالح اليونان، ورددت رواية أن السكان يؤدون ثمن دناءتهم.

إن الأموال التي دفعت في إطار برامج الإنقاذ لسنتي 2010 و2012 جرى تدبيرها من الخارج وفق تخطيطات معقدة تمنع أي مبادرة خاصة للحكومة اليونانية في تدبير ميزانيتها. وأملى الدائنون بشكل صارم كفاءات صرف هذه الأموال، وتبين أن نسبة منها لا تقل عن 10% خصصت لنفقات الحكومة الجارية.

يتضمن تقرير اللجنة جرماً أولياً للمشاكل الرئيسية والرهانات المرتبطة بالدين العمومي، ورصد الخروقات القانونية الرئيسية التي همت عقود القروض. كما طرح أيضاً الأسس القانونية التي تستند عليها المطالبة بوقف أحادي الجانب لتسديد الديون. هذه الخلاصات جرى سردها في تسع فصول قدمت على النحو التالي:

## الفصل الأول: الديون قبل الترويك

يحلل هذا الفصل ارتفاع الدين العمومي اليوناني قبل الثمانينات. وخلص إلى أن تنامي الدين العمومي لم يكن نتيجة لنفقات عمومية طائلة، حيث أن هذه الأخيرة ظلت في الحقيقة ضعيفة جداً مقارنة مع النفقات العمومية في البلدان الأخرى بمنطقة اليورو. نتج الدين أساساً عن تسديد معدلات فائدة باهضة جداً للدائنين، وعن نفقات عسكرية مهولة وغير مبررة، وعن تقلص في المداخيل الضريبية من جراء تهريب الرساميل، وعن تكاليف إعادة رسملة البنوك الخاصة من قبل الدولة، وعن الاختلالات الدولية التي أحدثتها نواقص نموذج الاتحاد المالي<sup>2</sup>.

أحدث تبني عملة اليورو في اليونان ارتفاعاً مهولاً في الدين الخاص لدى كبريات البنوك الخاصة الأوروبية وكذا البنوك اليونانية. وتضخمت هذه الأزمة البنكية لتؤدي إلى أزمة الديون السيادية لليونان. وفي سنة 2009، شددت حكومة جورج بابانديرو على المديونية العمومية وضخمت من نسبة العجز محاولة التستر على حقيقة الأزمة البنكية وتقديمها على أنها أزمة المديونية العمومية.

## الفصل الثاني: تطورات المديونية العمومية اليونانية من 2010 إلى 2015

يرهن هذا الفصل على أن الاتفاق الأول لمنح القروض في سنة 2010 كان يهدف بالدرجة الأولى إلى إنقاذ البنوك الخاصة اليونانية والأوروبية والسماح لهذه البنوك بتقليص حصتها من السندات العمومية اليونانية ذات المخاطر.

<sup>2</sup> - الاتحاد المالي أو الاتحاد الاقتصادي والمالي هو مصطلح عام أطلق منذ 1990 على مجمل سياسات الدول أعضاء الاتحاد الأوروبي من أجل اندماجها على المستويات الاقتصادية والاجبائية والنقدية وإرساء عملة موحدة (اليورو). ومع اندلاع أزمة المديونية في اليونان في 2010، برز نقاش حول خروج محتمل لليونان من الاتحاد الاقتصادي والمالي للحد من العدوى.